



وزارة العدل

# نشرة المرافعة اليومية



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-12-17

# استقالة الحكومة تؤخر الفصل في الدعاوى

## لعدم اعتماد تعيين 150 مستشاراً وقاضياً معارين للبلاد

● حسين عبدالله

في أحد الفنادق منذ سبتمبر الماضي وتصرف لهم الوزارة رواتب رغم عدم قدرتهم على مباشرة صلاحياتهم القانونية التي تتطلب إصدار مراسيم بتعيينهم من مجلس الوزراء، ورفعها لسمو الأمير، ثم أداء اليمين، مؤكدة أن ذلك التأخير تسبب في إرباك العمل القضائي داخل جميع الدوائر. على صعيد آخر، وافق المجلس الأعلى للقضاء، أمس، على ترقية 34 قاضياً من الدرجة الثالثة إلى الثانية، إلى جانب عدد من أعضاء النيابة بعد اجتيازهم المدة القانونية.

كشفت مصادر قانونية، لـ «الجريدة»، أن استقالة الحكومة تسببت في وقف إصدار مراسيم تعيين القضاة والمستشارين المعارين للكويت، بعدما تأخرت وزارة العدل في رفع أسمائهم إلى مجلس الوزراء لاعتمادها، مما نتج عنه إصدار عدد من الدوائر القضائية قرارات بتأجيل الدعاوى المعروضة أمامها. وقالت المصادر إن هؤلاء المعارين الذين يزيد عددهم على 150 قاضياً ومستشاراً موجودون حالياً

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	1	4299

«تعكس وضعًا خطيرًا يهدر حقوق المتقاضين»

# تزوير إعلانات صحف الدعاوى.. إلى النيابة

مبارك حبيب

علمت **القيس** أن رئيس المحكمة الكلية المستشار د.عادل بورسلي أحال عددًا من الشكاوى بشأن التزوير في إعلانات صحف الدعاوى إلى التحقيق.

وقال مصدر مطلع إنه تبين بعد التحقيقات جدية الشكاوى، وشبهات تزوير مما استدعى إحالتها إلى النيابة العامة.

وأضاف المصدر أن هذه الشكاوى ليست سهلة أبداً في حال ثبوتها، لأنها تتسبب في إضاعة حقوق المتقاضين وأموالهم عن طريق التزوير، مما يخولهم القيام بالطعن على الأحكام، في حين أن الطاعن شخص آخر مزور وربما يكون هو ذاته الذي رفع القضية، أو قد يكون الإعلان قد جرى بطريق مخالف للقانون بما يمكنه من تقديم أسباب عادية جداً ليحصل على الحكم لمصلحته في نهاية الأمر بالتزوير وهو أمر في غاية الخطورة إن ثبت.

وكانت **القيس** قد سلطت الضوء في عددها الصادر 10 الجاري على المشكلات التي يعانيها قسم إعلانات الدعاوى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	1	16669



## ساعتان للخبراء

تقدم النائب عادل الدمخي بطلب لتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقبلة، لمناقشة قضية خبراء وزارة العدل، وتشكيل لجنة بخصوص الحكم الصادر بحق الخبراء والآثار المترتبة عليه سواء كانت القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وإيجاد الحلول التي تكفل حقوقهم، وما ترتب على ذلك من التزامات مالية ومعيشية ووظيفية، والنظر والتحقيق في الأخطاء والمخالفات التي ذكرت في الحكم القضائي ومن المسؤول عنها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	9	16669

«الخارجية» تخاطب السفارات لمعرفة مكانه.. وهل تخابر مع إسرائيل؟

## تحرك لكشف حقيقة كويتي ادعى اعتناقه اليهودية

### حمد السلامة

وذكر الحمود أنه لا توجد عقوبة جنائية للشخص المرتد عن الدين، لكن في حال ثبت دخوله إلى إسرائيل، فإن ذلك يعتبر جريمة للتعاون مع العدو ويجب أن يجري التحقيق معه من احتمالية التخابر مع العدو. وبين أن تعلم اللغة العبرية امر كان موجوداً في السابق في الجامعة ولا يعتبر امراً سلبياً وليس مجزماً. وبين ان الدستور ينص على حرية العقيدة المطلقة، ويكون ذلك في داخل كل شخص من دون اظهاره للعامة، حتى لا يقع المرء في مخالفة النظام العام للدولة.

منه، اضافة الى تغييرات بالمواريث والاحوال الشخصية. وبين انه من الضروري عدم تدخل الافراد في هذا الشأن بحجة ان الشخص مرتد، فالذي يقدمه للمحاكمة هو الدولة ولا يجوز لأي شخص ان يعتدي عليه، مشدداً على ان من يتولى الامر الجهات المعنية والقضاء، ويجب الاتجاه للنياحة العامة لتسجيل الدعاوى عليه لمحاكمته. ولفت إلى أن المسألة يجب ان تترك للسلطة العامة لترفع دعوى جزائية لمعرفة ماهية الفيديو، والتحقق يجب ان يكون من اشخاص مختصين.

أن دور الوزارة في مثل هذه القضايا هو توعوي، وهذه السابقة تحدث للمرة الاولى، مبيحة ان الاوقاف سترد على اي فتوى في حال طلبت الجهات الرسمية في هذا الشأن. بدوره اكد استاذ القانون في جامعة الكويت د. ابراهيم الحمود ان ما ظهر بالفيديو يخالف قوانين الدولة لأن الارتداد بحد ذاته اذراء بالدين الإسلامي وعدم تقدير له واعتداء عليه. وقال الحمود لـ القبس إن مثل هذه الحالات ستترتب عليها عدة آثار ففي حال كان الشاب متزوجاً تطلق زوجته

سارعت الجهات المعنية بالتحرك لمعرفة حقيقة كويتي ادعى اعتناقه اليهودية، وظهر في مقطع فيديو عبر مواقع التواصل يؤكد خلاله أنه ارتد عن الإسلام واصبح يهودياً عن قناعة، وأنه يعيش حالياً في إسرائيل بعد ان اندمج مع أهلها وأتقن اللغة العبرية. وكشفت مصادر القبس عن تنسيق مكثف بين اجهزة الدولة المعنية للتحقق من هذا الشخص، لافتة إلى أن وزارة الخارجية تنسق مع بعض السفارات الكويتية في الخارج، للتحقق من صحة هذا الفيديو، اضافة الى التأكد من جنسيته.

واوضحت المصادر انه في حال التأكد مما تضمنه الفيديو ودخول المواطن الى الاراضي الإسرائيلية ستجري معاقبته وسيعتبر ما قام به جريمة. وذكرت المصادر أن اعتناق الكويتي لليهودية موضوع ودخوله لإسرائيل موضوع آخر بحكم عدم التطبيع مع اسرائيل واعتبار مثل هذه الافعال هي اذراء للدين الإسلامي وقوانين الدولة. من جهة اخرى، اكدت مصادر في الاوقاف

### «الداخلية»: سحب الجنسية الكويتية منه بعد التحقق

#### محمد إبراهيم

بهذا الخصوص فسوف تتحرك الأجهزة الأمنية وفق الأطر القانونية، مشددة على أنه متى ما ثبت دخول مواطن كويتي إلى إسرائيل سيخضع للتحقيق في قضية أمن دولة. وقالت المصادر: إنه وفي مثل هذه الحالات تتحرك الأجهزة الأمنية وفق تنسيق مع نظيرتها (الأوقاف) أو في حال تقدم مواطن بشكوى رسمية كونه متضرراً من هذه التصرفات. وتابعت بالقول: «إذا ثبتت صحة التقرير المنشور فإن سحب الجنسية الكويتية من المواطن اليهودي سيكون إجراء عاجلاً».

أكدت مصادر أمنية أن وزارة الداخلية لم تتلق حتى ساعة متأخرة من مساء أمس أية شكوى رسمية بشأن اعتناق مواطن كويتي للديانة اليهودية، وذلك رداً على تقرير بثته إحدى المحطات التلفزيونية، وادعت أن مواطناً كويتياً اعتنق الديانة اليهودية حسب قوله حيث ظهر في التقرير وهو يؤدي طقوساً للديانة اليهودية، ويؤكد ان الاسرائيليين ليسوا قتلة. وأشارت المصادر إلى أنه وفي حال تقدم شخص بشكوى

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	12	16669

استعان بـ «بودي غارد»... وقام بتكليفه وشتمه لحسم خلافات مالية

## شيخ يحتجز سورياً في صباح السالم ويعتدي عليه بالعصا والنعال!

| كتب محمد المهزيم |



النيابة العامة أمرت المباحث بالتحري في الواقعة  
وضبط الشيخ المتهم

الاحتجاز استمر لمدة 12 ساعة

الشيخ استولى على هاتف السوري وقال له: مالك شي

صباح السالم، حيث أقدم أحد أبناء الأسرة الحاكمة على احتجاز سوري على خلاف مالي معه، داخل شققته، وقام بتقييد حركته والاعتداء عليه بالسب والشتم، والضرب بالعصا، و«النعال» في مختلف أنحاء جسده، كما أنه استولى على هاتفه، وقال له: «مالك شي»  
وأكمل المصدر أن «الشيخ استعان في عملية الاحتجاز، التي استمرت لمدة 12 ساعة، بعدد من البودي غارد» الذين تعاونوا معه في الاعتداء، مشيراً إلى أن «السوري وبعد ما تعرض له من سب وشتم

شيخ يكسر القانون، ويصفي خلافاته المالية مع سوري على طريقته.  
الطريقة التي اتبعها الشيخ، لحسم خلافه مع السوري سُجلت بموجبها قضية احتجاز واعتداء بالضرب، وكلفت النيابة العامة الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالبحث والتحري للوقوف على ملابساتها.  
الواقعة، وبحسب ما نقله مصدر مطلع لـ «الراي»، حصلت في منطقة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	36	14728

## «التمييز»: إلزام «الداخلية» تسجيل جنسية المواطنين بسجلاتها من اختصاص القضاء الإداري

أكدت أن مطالبة الجهات الرسمية باستخراج الثبوتيات تمثل إلغاء قرار سلبى بامتناع الإدارة

حسين العبدالله



فؤاد الزويد

دون غيرها بنظر المنازعات الإدارية المنصوص عليها بتلك المواد.

### نظام خاص

وراعى المشرع أفراد هذه الدائرة بنظام خاص لتخصر الدعاوى قبل طرحها عليها، وما يعقب ذلك من إجراءات خاصة بتحديد الجلسات، وإخطار الخصوم الموضوع بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن، وأوجب أن يتم إعلان صحيفة الدعوى والطعن بالاستئناف في خلال الأيام الثلاثة التالية لإيداع الصحيفة، وفرض رسماً ثابتاً على بعض هذه الدعاوى. والبتين من ذلك أن تلك المواعيد والإجراءات تختلف عما هو رسم ثابت على بعض هذه الدعاوى التي تخصص بنظرها الدوائر ذات الاختصاص العام، مراعاة من المشرع لمبدأ التخصص في مجال القضاء الإداري.

وإن مفاد نص المادتين الأولى والرابعة من المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 المشار إليه يدل على أن المشرع اعتبر امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار يستلزم القانون أو اللائحة اتخاذه في حكم القرار الإداري.

وأوضحت أن المواطنة رافعة الدعوى تم الحكم لها بإلزام إدارة الجنسية بإضافة الإبنة إلى ملف جنسية زوجها السابق، ويتزويدهما بكل المستندات اللازمة لذلك بربط تلك

صحيفة الدعوى المقامة منها في الحكم بالزامهم بتسليمها الأوراق الثبوتية الرسمية الخاصة بابنتها المحضونة، مما تكون معه المنازعة متعلقة بقرار سلبى بامتناع جهة الإدارة عن إصداره بما يتعدى الاختصاص بنظرها للدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا الخطر، وقضى برفض دفعهم في هذا الخصوص بما يعنيه ويستوجب تمييزه، ورفض المحكمة أن هذا النعي سديد ذلك، أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاده نص الفقرة الثانية من المادة 153 من قانون المرافعات أنه في الطعن بالتمييز، يجوز للخصوم - كما هو الشأن بالنسبة إلى النيابة العامة والمحكمة ذاتها - إشارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام، ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع الخاصة بالطعن، وفي بيان ذلك تقول إنها كانت زوجة المواطن قد رزقت منه ابنة وطفلين آخرين، وصدر لمصلحتها حكم قضائي بإبنيات حضانتها لهم، كما استصدرت الأمر على عريضة باحقيقتها في اتخاذ كافة الإجراءات، والتوقيع على ما يلزم لاستخراج جواز سفر وبطاقات مدنية وشهادات ميلاد وجنسية، وعند تنفيذها لهذا الأمر لدى الطاعن الثاني بصفته، رفض تسليمها شهادة جنسية لابنته، ولم يتم إضافتها إلى ملف جنسية والدها، مما الحق بها ضرراً بعدم استخراج هذه المستندات.

وأضافت المحكمة، في حديثها حكمها، في الدعوى التي أقامتها المدعية ضد وكيل الداخلية إدارة الجنسية وإبازمها تسليها جميع الأوراق الثبوتية الرسمية الخاصة بابنتها، وفي بيان ذلك تقول إنها كانت زوجة المواطن قد رزقت منه ابنة وطفلين آخرين، وصدر لمصلحتها حكم قضائي بإبنيات حضانتها لهم، كما استصدرت الأمر على عريضة باحقيقتها في اتخاذ كافة الإجراءات، والتوقيع على ما يلزم لاستخراج جواز سفر وبطاقات مدنية وشهادات ميلاد وجنسية، وعند تنفيذها لهذا الأمر لدى الطاعن الثاني بصفته، رفض تسليمها شهادة جنسية لابنته، ولم يتم إضافتها إلى ملف جنسية والدها، مما الحق بها ضرراً بعدم استخراج هذه المستندات.

### قرار سلبى

وأوضحت المحكمة أن الطعن المقام من الجهة الإدارية أقدم على سبب واحد ينعى الطاعنون بصفاتهم به على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون. وفي بيان ذلك يقولون إن طلبات المطعون ضدها الثانية

أكدت محكمة التمييز المدنية أن القضايا المقامة من الأفراد بطلب إلزام وزارة الداخلية بتسجيل المواطنين لدى إدارة الجنسية وهيئة المعلومات المدنية هي من المسائل التي يختص بها القضاء الإداري، لأنها من قبيل القرارات السلبية التي تمنع جهة الإدارة عن إصدارها.

النظر، ورفض الدفع المبدى من الطاعنين بصفاتهم في هذا الخصوص، فحصل في موضوع الدعوى، رغم عدم اختصاصه بنظرها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، مما يعنيه ويوجب تمييزه لهذا السبب، وحيث إنه عن موضوع الاستئناف تجاري مدني حكومي صالح للفصل فيه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا الخطر ويقضى في موضوع النزاع متجاوزاً اختصاصه، بما يتعين القضاء بإلغائه.

وتسليمها الأوراق الثبوتية الخاصة بها، وهي شهادة الجنسية والبطاقة المدنية وشهادة الميلاد وجواز السفر، بعد مطالبة منها بإلغاء القرار السلبى بامتناع الجهة الإدارية عن تسليم هذه المستندات، بما يخرج المنازعة عن نطاق الاختصاص النوعي للمحاكم، وينفذ الاختصاص بنظرها لدائرة الإدارة بالمحكمة الكلية، عملاً بنص المادة 1 أولاً من قانون إشئائها، وهو اختصاص نوعي للمحاكم بالنظام العام، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا

الإضافة بجهاز الحاسب الآلي التابع لـ «الداخلية»، والزام «المعلومات المدنية» بهذه الإضافة، وما يستتبعه من إجراءات وقرارات في هذا الشأن، وإبازمها «الداخلية» والجنسية، والمعلومات المدنية، بصفاتهم بتسليمها جميع الأوراق الثبوتية الرسمية الخاصة بابنتها سائلة الذكر.

### اختصاص نوعي

وكان امتناع الطاعنين بصفاتهم عن إضافة ابنة المطعون ضدها الأولى

قواعد الاختصاص من النظام العام والمحكمة تملك الفصل فيها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	8	4299

## براءة «عتيج المسيان» من القيام بعمل عدائي ضد مصر

قضت محكمة الجنايات، أمس، برئاسة المستشار نايف الداوم ببراءة المفرد «عتيج المسيان» من القيام بعمل عدائي ضد مصر في «تويتر»، وإساءة استخدام الهاتف. وكانت المحكمة سبق أن استمعت في جلسة سرية إلى شهادة ضابط مباحث أمن الدولة بعد أن وجهت إليه تهمة القيام بعمل عدائي ضد مصر بأن كتب عبارات على «تويتر» أساء فيها إلى جمهورية مصر العربية بأن وصف القائمين على البلاد بأوصاف غير حقيقية وأساء استخدام الهاتف، إلا أن المتهم الذي جلبته القوات الخاصة من السجن المركزي أنكر التهم الموجهة إليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	36	14728

## إزالة عقار لعدم حصول مالكة على موافقة الجار

- أكدت ضرورة توافرها للحصول على تراخيص البناء
- القانون اشترط الرخص حتى لا تستشري الفوضى

الجار، وكان الأخير قد تقدم بطلب برفض بناء ديوان بجوار سكنه الخاص.  
وقالت المحكمة إنها، وبما لها من حق الأخذ بتقرير الخبير، ترى أن ما خلص إليه التقرير صائب وقائم على دعائم وأسناد صحيحة وكافية لحمله، وفيها الرد المسقط لاعتراضات المستأنف ضدهم، ومن ثم تأخذ به، جاعلة أسبابه من بين أسباب هذا الحكم، وتحدد على أساسه أعمال المخالفة، وكانت هذه الأعمال قد تمت من دون ترخيص من البلدية والمخالفة لما توجبه الاشتراطات والمواصفات الخاصة بآبنية السكن الخاص من ضرورة موافقة الجار، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إليه لسلامة أساسه، ومن ثم فإن طلب المستأنف الحكم بإزالة التعدادات المذكورة والمحدودة بموجب التقرير يكون مقبولاً وله سند من الواقع والقانون، ويتعين إجابته له، وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر بما يتعين إلغاؤه والقضاء بإزالة المباني المخالفة.

باعتبارها تعويضاً عينياً يترتب عليه إعادة التوازن بين حقوق والتزامات الجوار، ولا يحول دون ذلك أن تكون الأعمال المخالفة قد تمت على أرض مملوكة لصاحب البناء.  
لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع، وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بتقرير الخبير المقدم في الدعوى متى اطمأنت إليه، واقتنعت بسلامة الأسس التي بنى عليها، وبالنتيجة التي خلص إليها، ولا عليها إن لم تستجب إلى طلب إعادة الدعوى إلى إدارة الخبراء، طالما وجدت في أوراق الدعوى، ومنها تقرير الخبير المندوب فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيه بأسباب معقولة.  
وبينت المحكمة أن الذي تقدم إلى المجلس البلدي بطلب ترخيص بإنشاء ديوان على العقار المملوك له، وصدر قرار «البلدي» بالموافقة على طلبه، بإنشاء ديوان للعقار، شريطة أخذ موافقة

الشروط والمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار والجدول الملحقة به، ويحدد التراخيص الشروط والمواصفات الخاصة بالمباني السكنية بمراعاة طبيعتها والغرض منها.  
وقالت المحكمة إن المشرع يستهدف من حظر إلزام الأفراد بوجوب الحصول على التراخيص اللازمة فيما يقومون به من أعمال البناء والتقيد بشروطها، حتى لا تستشري الفوضى بين الأفراد في هذا المجال، حماية منه للمصلحة العامة في نطاقها الواسع، إلا أن المشرع لا يقف عند هذا الحد، بل إنه يسعى أيضاً من وراء ذلك إلى تحقيق هدف آخر هو حماية مصلحة الأفراد ومصلحة الجار، منعا من الإضرار به، بما يحق له طلب إزالة الأعمال المخالفة منها للقوانين والقرارات المنظمة لها،

في حكم قضائي بارز، أكدت محكمة التمييز المدنية ضرورة حصول المواطنين على موافقات من الجهات الرسمية في الدولة من أجل البناء والحصول على التراخيص اللازمة لذلك، حتى لا تستشري الفوضى.  
ولفتت المحكمة إلى أن المشرع سعى من ذلك إلى تحقيق هدف آخر هو حماية مصلحة الأفراد ومصلحة الجار، منعا من الإضرار به، بما يحق له طلب إزالة الأعمال المخالفة منها للقوانين والقرارات المنظمة لها، باعتبارها تعويضاً عينياً يترتب عليه إعادة التوازن بين حقوق والتزامات الجوار.  
وشددت «التمييز» في حكمها المهم، على أن ذلك القانون لا يحول دون أن تكون الأعمال المخالفة قد تمت على أرض مملوكة لصاحب البناء.  
ولفتت إلى أن الثابت من المواد 2، 5، 9، 11، 12، من قرار رئيس بلدية الكويت رقم 1985/30 في شأن تنظيم البناء الصادر نفاذاً للمادتين 34، 35 من القانون رقم 15/1972 المنطبق على واقعة الدعوى - هو حظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تدعيمها أو هدمها أو تعديلها أو تغيير معالم أي عقار بحفره أو ردمه أو تسويته إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من البلدية، بعد التحقق من استيفاء



اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-17	8	4299



# وفيات

## الوفيات

- **حسين غلوم علي كمشاد، 77 عاماً، (شييع)،** حسينية آل كمشاد، السالمية، ق10، ش6، ج1، قسيمة3، تلفون: 25650114
- **طرفية عيد عريفج الضفيري، زوجة/ عيد سعود واوي الرشيدي، 67 عاماً، (شييعت)،** الفردوس، ق8، ش1، م54، ج5، مقابل محطة بنزين العارضية، تلفون: 60033335 - 99588868
- **عليا جاسم عمران، أرملة/ ناصر حسين العمران العنزى، 77 عاماً، (شييعت)،** الرجال: سعد العبدالله، ساحة بين قطعة 1 وقطعة 9، الجهراء، تلفون: 97575750، النساء: القصر، ق14، ش4، ج2، م11
- **إبراهيم صالح إبراهيم الصالح، 69 عاماً، (شييع)،** جنوب السرة، الزهراء، ق8، ش801، م55، تلفون: 99800838 - 92277779
- **عبدالرحمن محمد عبدالله الياقوت، 54 عاماً، (يشييع** التاسعة صباح اليوم)، الرجال: الروضة، ق3، ش34، م13، تلفون: 97400605، النساء: الزهراء، ق5، ش513، م72، تلفون: 67077992
- **أحمد صادق محمد صادق، 50 عاماً، (شييع)،** الرجال: شرق، حسينية معرفي، تلفون: 97601490 - 99605020، النساء: الخالدية، ق1، شارع طرابلس، م28، تلفون: 66515550
- **فاطمة علي حجي شهاب، 36 عاماً، (شييعت)،** الرجال: حسينية بوحمدة، الدعية، تلفون: 99067780، النساء: مبارك الكبير، ق3، ش1، م41، تلفون: 25432737

«إنا لله وإنا إليه راجعون»